اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما
ويضافان اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما اليلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا زيد ضارب اباه وزيد معطي
اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال
انه مفعول ثان لمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا او منصوبا
او مجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع
عليه والمفهوم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباقي قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك
الزيادة او ظرف مستقر اي الموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة
ولا ابهام في تلك الاسما وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمونث وان كان بحسب الاصل
فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن
البنا اي بنا افعل وفعلى منه اذ البنا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه
متعذر لان هذه الصيغة لا تتسع الزيادة على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الا
لتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف
الثلاثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون
من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق
منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما
اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس
ان المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة
مقدم بناوه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على
ما يدل على زيادة الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي
المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه

مثل اشد

اسم التفضيل

مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه واكثر بياضا منه مثال للون وعمى مثال للعيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق
من ابن هبنقة والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لكي
لا اعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدت ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا
ففيه شايبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون
بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على
سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشيخ الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال
وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل
نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على
الاشرف وقد جا للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد
معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف
ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام
على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه وضعه لتفضيل الشي على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما
مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه
مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي
الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو
او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو
ولا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل التبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز
خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر
ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة
اي اكبر كل شي او انه مع مجروره اي اكبر من كل شي فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان

Copyright © King Saud University